لمحة عن القدرات الطّبيعية والمؤهلات المكانية للاقتصاد الجزائري

د. قادري محمد الطاهر

أ. جداوي خليل

جامعة الجلفة

مدخل:

تتربّع الجزائر على مساحة شاسعة جدّاً، الأمر الذّي يعتبر سلاحا ذو حدّين، فمن جهةٍ تعتبر ثروة متعاظمة تعدُّ سنداً وجيهاً للاقتصاد، من خلال المتاحات التي توفرها والموارد التي تحويها، ومن جهة ثانية تُمثّل تحدِّيا كبيراً في كيفية استغلالها واستثمارها، وقبل ذلك كلّه كيفية التحكّم والسّيطرة عليها بطريقة عقلانية ورشيدة، تتحقّق فيها الكفاية والعدالة، دون إلحاق الإيذاء والضّرر بها، بغية تحقيق التّنمية المنشودة أينما كانت وحيثما تواجدت عبر هذا الصَّرح العظيم، الذي وهبها الله إيّاها، على اعتبارها أكبر من دّولة وأقلَّ من قارة (امتداد مكاني هائل)..

فهي من البلدان القلائل على المستوى العالمي التيّ تتزاوج فيها الصّحراء بالبّحر، وتحتضن فيها الجبال السّهول، وتلتقي فيها الفصول الأربعة من ثلوج مرتفعات 'الشّريعة ' إلى حرارة أكبر متحف مفتوح في العالم 'بالطّاسيلي'، في سيمفونية جميلة تعزف ألحانها أوراق أشجار الزّيتون 'بجرجرة' وجريد النّخل 'بالواحات'، لتنتهي من إبداع صورة غاية في الجمال، تزيدها صولات الفاتحين وصيحات الشّهداء، لوناً أحمرا يلتقي لأن يعطي هذا العِبق إلى ما تختزنه أحواض 'ڤاسي الطّويل'، و'حوض الحمراء' من نفطٍ، أحسبه وهبه الله إيّاها تكريماً وعرفانا..

ولاستعراض ذلك نحاول في هذا البحث أن نمسح جزءً من جغرافية الجزائر، من خلال تقديم لمحة عن الأراضي كمتاحات والأنظمة البيئية والهياكل المكّونة لها وكذا لمحة عن الاقليم والمناخ.

المطلب الأول: لمحة عن الأراضي والأنظمة البيئية في الجزائر.

التّوزيع العام للأراضي في الجزائر:

أ – المساحة الفلاحية الإجمالية:

تقدّر المساحة الفلاحية الإجمالية للبلاد بحوالي 40.7 مليون هكتار، أي ما يعادل 17 ٪ من مساحة التراب الوطني (1) وتشمل المساحات التّالية:

المناطق الرّعوية (أو حظيرة الماشية)، وهي المناطق التي لم تشغل للفلاحة منذ 5 سنوات على الأقل ومخصصة لحظيرة الماشية والرّعي وتقدر مساحتها بـ 31.6 مليون هكتار أي حوالي 77.6 ٪ من المساحة الفلاحية الإجمالية.

الأراضي غير المنتجة من الأراضي الفلاحية، وتشمل المزارع ومختلف المرافق والملحقات لها وتحتل 882460 هكتار أي ما يعادل 2.2 ٪ من المساحة الفلاحية الإجمالية.

المساحة الفلاحية المشغولة أو المستغلّة (S A U)، وهي الأراضي المستغلّة للمنتجات الزراعية منذ 5 سنوات على الأقل، ومساحتها حوالي 8.2 مليون هكتار، وهو ما يعادل 20.2 ٪ من المساحة الفلاحية الإجمالية، وتتوزع كما يلي:

منتوجات نباتية 3.8 مليون هكتار أي 46.3 ٪ من المساحة الفلاحية المستغلّة.

أراضي في حالة راحة مساحتها 3.7 مليون هكتار أي 45.4 ٪ من المساحة الفلاحية المستغلّة

أشجار مثمرة مساحتها 576990 هكتار أي حوالي 7.01 ٪ من المساحة الفلاحية المستغلّة.

إنتاج العِنَب في مساحة قدرها 81550 هكتار أي حوالي 1 ٪ من المساحة الفلاحية المستغلّة

البساتين الطبيعية ومساحتها 23640 هكتار أي حوالي 0.3 ٪ من المساحة الفلاحية المستغلّة

ب- أراضي منتجة للحلفاء:

تتربّع على مساحة إجمالية قدرها حوالي 2.7 مليون هكتار، وتمثل ما نسبته 1.1 ٪ من إجمالي مساحة التّراب الوطني، وتمتدّ في كل من المناطق الشّبه صحراوية والمناطق السّهبية..

ج- أراضي غابية:

تحتل مساحتها قدرها حوالي 4.3 مليون هكتار أي ما نسبته 1.8 ٪ من إجمالي مساحة التّراب الوطني (وتعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للجزائر).

د- أراضي غير منتجة خارج الفلاحة:

وهي تشمل الكثبان الرّملية، الأودية، المناطق الصّخرية، المناطق العمرانية، الطّرقات، السّكك الحديدية، المطارات، وغيرها..، ومساحتها حوالي 190 مليون هكتار أي 80 ٪ من مساحة التّراب الوطني (وتعتبر مساحة كبيرة على اعتبار أنه غير منتجة). الشكل التّالي يبيّن تقسيم المساحات الفلاحية المستغلّة عام 2002 في الجزائر.

وضع عام عن المساحات الفلاحية في الجزائر لعام 2002.

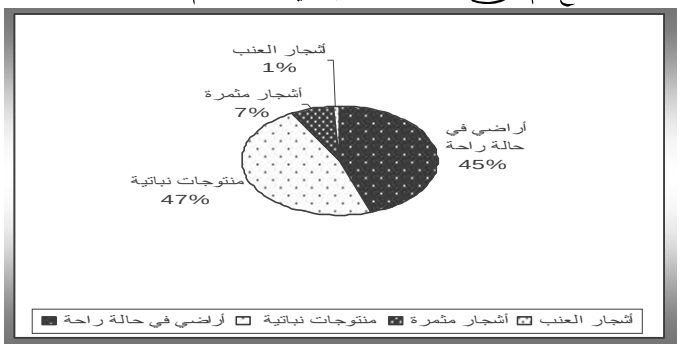

المصدر: (A N F) إحصاءات فلاحية عن وزارة الفلاحة 2003.

<u>العوامل المسبّبة في تفقير ثروات الأرض:</u>

أ- انجراف التّربة:

فعالية انجراف التّربة الذّي سببه نقص التّغطية النباتية يفسّر عدم تقدُّم بعض الأراضي الجزائرية وفقرها من المواد العضوية.

كما أنّ انجراف التّربة الذي تسبّبه المياه، راجع إلى مناخ البحر المتوسط الذّي يسود المنطقة الشمالية للبلاد والمتميّز بعنف سقوط الأمطار فيها وعدم انتظامها في المنطقة الرّطبة.

- إنّ أغلبية الأراضي الرّطبة الصّالحة للزراعة حوالي 50 ٪ منها تقع على منحدرات تفوق 12 ٪. إضافة إلى ذلك حوالي 85 ٪ من المساحة الفلاحية المستغلة توجد في المناطق الجبلية للتّل ومنها 63 ٪ ارتفاعها على سطح البحر يفوق 800 م، والرّبع ¼ من هذه الأراضي منحدراتها تتجاوز 25 ٪.

إلى جانب هذه العوامل الطّبوغرافية، نضيف الطّابع الجيولوجي لهذه الأراضي التي تتميّز بصخورها اللّينة ومعامل تلاصقها وتماسكها منخفض جدّاً، ممّا يجعل هذه الأراضي سهلة لعملية الانجراف.

ولذلك نعتبر أنّ أكثر من 12 مليون هكتار من الأراضي تحت تأثير الانجراف المائي.

كما أنّ أغلبية السّدود معرضة للامتلاء بالطّين، وهذا ناتج طبعاً عن هذا الانجراف المائي للتربة.

ب- تقلّص المساحات الغابية:

وهذا ناتج عن تكثيف عملية الرّعي وزيادة المحاصيل الزراعية المختلفة ورغم الجهود المبذولة من مختلف الحملات التّشجيرية التي باشرت فيها الجزائر منذ الاستقلال، فإن نسبة التّشجير تبقى ضئيلة جدًّا بحيث تنحصر هذه النّسبة من 10 ٪ إلى 12 ٪ فقط (وتعتبر نسبة غير كافية تماما).

كما أنّ التّغطية النبّاتية مهدّدة بالحرائق، حيث تحترق سنويا ما يقارب 36 ألف هكتار (2). ومن جهة أخرى ترجع إلى أسباب بشرية متمثلة في قطع الأشجار وتكثيف عملية الرّعي ممّا قد يؤدي إلى انقراض بعض المناطق نتيجة عدم وجود التّغطية النّباتية اللاّزمة والتي تؤدي حتمًا إلى تصحرها.

ت- التّصحر:

نعلم أن التّصحر سببه إما الجفاف أو انتهاء خصوبة التّربة، بسبب الرّعي الزّائد الذي يؤدي إلى زوال الحشائش اللاّزمة لتماسك التّربة وحمايتها، بالإضافة إلى الامتداد العمراني وإقامة المصانع. وزحف الرّمال سببه استهلاك الغابات التي تمثل نسبة عالية من الصّادرات (الخشب، الفلّين، وغيرها..)، وأيضا نتيجة لطرق الرّي الخاطئة وكذا ارتفاع نسبة الملوحة في الأراضي.

حيث تقّدر دراسات الأمم المتّحدة أن حوالي 40 ٪ من أراضي إفريقيا غير الصّحراوية مهددة بالتّصحر نتيجة للعوامل السّابقة الذكر، وأيضا حوالي 32 ٪ من أراضي آسيا وحوالي 19 ٪ من أراضي أمريكا اللاتينية تبقى مهددة هي الأخرى بالتّصحر.(3)

كما أنّ التّصحر ظاهرة تمس بالدّرجة الأولى المناطق الشّبه صحراوية، ممّا جعل ظهور مناظر الكثبان الرّملية داخل محيط الآلاف من الهكتارات للأراضي الزّراعية.

وتعتبر ظاهرة التّصحر من أخطر التحدّيات التّي تقف أمام تحقيق التّنمية المستدامة.

كما أنّ الزّراعة في الجزائر تنحصر جزئيا في منطقة معرّضة جدا للتّصحر حسب الإحصائيات المنجزة من طرف الجهات المختصة فإنّ المساحة الفلاحية المستغلّة لكل فرد يقدر بـ 0.23 هكتار في سنة 1998 وقد تصل هذه المساحة إلى حدود 0.15 هكتار في آفاق عام 2020.

والشّكل التّالي يبيّن تطور المساحة الفلاحية المستغلّة من عام 1962 إلى سنة 2000.

تطور المساحة الفلاحية المستغلة في الفترة (1962-2000)

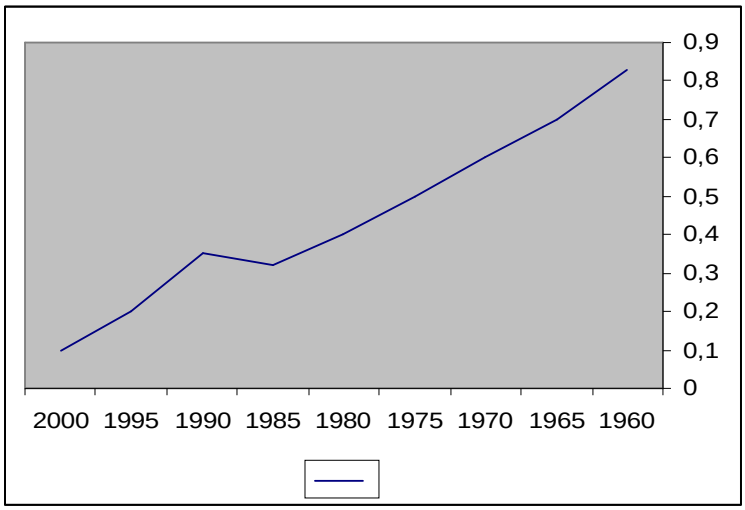

المصدر : (A N F) إحصاءات فلاحية عن وزارة الفلاحة 2003.

ج- سياسة التّعمير العشوائية وسوء توزيع الأراضي المخصصة للبناء:

السّياسة المتّبعة في فترة السّبعينات إضافة إلى التزايد الدّيموغرافي الرّهيب الذي عرفته بلادنا، أفرز اكتظاظ السّكان في منطقة معينة من التّراب، خاصة الشّمالية منها وحول المدن الكبرى.

حيث أنّ ما يزيد عن 80 ٪ من سكان الجزائر يعيشون في 14 ٪ من مساحة البلاد وخاصة المنطقة السّاحلية أين توجد معظم الوحدات الاقتصادية.

خلال العشرية الأخيرة أعطيت الأفضلية لتعمير الرّيف عوض تعمير المدن، قصد وقف النّزوح الذي سبّب اكتظاظ المدن من جهة وهجران الأراضي الفلاحية الرّيفية من جهة ثانية (ما لا يقلّ عن 5 ملايين نسمة من سكان الرّيف التحقوا بالمدن).

كما أنّ التّعمير غير المنظم والفوضوي أنجز على حساب أفضل وأحسن الأراضي الفلاحية (متّيجة والشلّف للوسط، سهول الشّرق، والسّهول الخصبة للغرب الجزائري)، نفس الشّأن بالنّسبة للواحات (خاصة نواحي بسكرة وغرداية).

حيث أنّه ومنذ الاستقلال (1962) إلى عام 2002 أهلكت (أتلفت) 160 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية، وهذا مؤشر سلبي آخر في سبيل تحقيق التّنمية المستدامة.

كما أنّ قرى بأكملها هجرت رغم الاستثمارات الكبيرة التيّ استفادت منها، لإنشاء الطّرقات والسّكك الحديدية لفك العزلة عليها وبناء وتعمير مراكز للحياة، فالتّغيرات الاقتصادية والاجتماعية التيّ عرفها عالم الرّيف تسبّبت في:

استصلاح مساحات كبيرة للزّراعة على حساب الغابات والمناطق الرّعوية.

تكثيف عملية الرّعي في المناطق الرّعوية المتبقية مما ضعّف قدراتها الرّعوية.

استعمال مكثّف وغير منظّم للآلات الفلاحية الحديثة غير المناسبة لنوعية الإقليم والأراضي.

وغيرها من الآثار السلبية التي مسّت الأراضي، سواء في المدن أو عالم الرّيف.(4)

هـ- ملوحة الميّاه وعقم أو عجز المناطق المسقية:

إنّ نقص مياه السّقي وقلّة القدرات والكفاءات في الصيانة واستغلال مختلف المنشآت المائية (الآبار، السّدود) قد عطّلت الفلاحة وكبحت عمليات التسقية (الرّي).

كما أنّ سوء التّسقية وأساليب الرّي في بعض المناطق الصّحراوية (الوادي، أدرار، ورقلة)، أدّت إلى صعود الملح كما هو الشّأن في المنطقة السّهبية والجهة الغربية للبلاد (حوض الشلّف).

فبعض النّشاطات الاقتصادية التي أنجزت بسرعة فائقة، تتدفّق مياهها المستعملة في نشاطاتها دون معالجة نفاياتها المائية، الغازية والصلبّة ممّا يجعل مساحات كبيرة من الأراضي مهدّدة في قدرة إنتاجها واستغلالها. رمي النّفايات بطريقة عشوائية (غير منتظمة) أدّى إلى تلوث التّراب والهواء كما هو الحال في مزبلة وادي السمّار(5)، وعدم سيلان الميّاه المنزلية والاقتصادية أدّى إلى وفاة بيولوجية لعدّة أراضي فلاحية.

و- عدم استقرار العقّار الفلاحي:

إنّ مختلف محاولات هيكلة القطاع، خلق في أذهان الفلاّحين الإهمال وعدم المحافظة على الأراضي الفلاحية التي تعدّ في حكم المهجورة كلّياً، ممّا تركها عرضة للخواص والعامّة الذين تسبّبوا في تلويثها بشتىّ الطّرق والوسائل، كرمي جميع الفضلات المنزلية أو المتعلّقة بالبّناء أو النّفايات الصّناعية وغيرها..، وهذا أمر اعتدنا كثيراً ما نشاهده خاصة بمحاذاة الطّرق الوطنية.

فمادامت ملكية هذه الأراضي العمومية لم تحدّد بدقّة وبسرعة، فإنّها تبقى معرّضة للإهمال بشتّى أشكاله خاصة ظاهرة البناء غير الشّرعي.

بعد أن استعرضنا نبذة وجيزة عن حالة الأراضي في الجزائر نحاول أن نسلّط الضّوء على الأنظمة البّيئية والطّبيعية الأخرى، التي تحدّدها طبيعة التّضاريس لكلّ منطقة:

<u>الأنظمة الجبلية:</u>

يمكن تقسيم الجبال الجزائرية إلى ثلاث مجموعات:

الأطلس التّلي في الشّمال.

الأطلس الصّحراوي في الجنوب.

الهقار والطّاسيلي في عمق الجنوب.

إنّ الأطلس التّلي والصّحراوي يغطيان مساحة قدرها 12.130.000 هكتار، فالأطلس التّلي لوحده يغطي ما يقارب 7.765.000 هكتار.

كل سلسلة جبلية تمتاز على الأخرى بخصوصياتها الشّخصية من حيث الطّابع الايكولوجي، الاقتصادي والاجتماعي..

الجبال تلعب دورا هاما في مختلف المحاور:

التّركيب البيولوجي، ونوع المناخ، ووفرة الموارد المائية.

الموارد المنجمية، سواء كانت موارد منجمية من فترة التّاريخ أو حتى ما قبل التّاريخ.

حاليا الجبال تعتبر مجموعة غير مندمجة بطريقة حسنة في الاقتصاد الوطني، بعض المناطق الجبلية في خطر مزمن ومعرّضة لتلف مواردها البيولوجية كسلسلة 'بني شقران' مثلا.

- إنّ الجبال يقطنها 25 ٪ من سكّان الجزائر، وتحوز على 11 ٪ من المساحة الفلاحية المستغلّة من كامل القطر الجزائري التي تعتبر نسبة مهمّة.

فإذا أخذنا نسبة المساحة الفلاحية المستغلّة التي من المنتظر أن تنزل من 0.3 هكتار إلى 0.2 هكتار للفرد الواحد في عام 2010، فإن تحسين القدرات الفلاحية لهذه المنطقة الجبلية لا فرار منه.

فالتحدّيات التي تنتظرنا تطرح بجدّية وتتمثل في: الضّمان الغذائي، التّنمية الحضرية، وإنعاش المناطق الرّيفية، فقد حان الوقت لإعادة النّظر في مهمّة الجبال وأهميتها، فبعد ما كانت تعتبر مناطق خاصّة للمحافظة الموارد، يجب أن تصبح مناطق منتجة في مختلف الميادين.

لمحة تاريخية عن المنطقة الجبلية:

إنّ الاستعمار فرض على السكّان الإقامة في الجبال وابتعاد هم عن المناطق الفلاحية، ممّا سبّب في اللّجوء إلى استغلال هذه الأراضي الجبلية لأغراض فلاحية استغلالاً كثيفاً، ممّا أثّر على هذه الأراضي سلبياً.

فرغم الإنجازات الكبرى التي أنجزتها الجزائر في هاته المناطق وفي مختلف الميادين، كشقّ الطّرقات، الصّحة، المدارس، فكّ العزلة، الكهرباء، وغيرها..

إلا أن النّتائج المحصّلة تبقى غير كافية، وهذا راجع إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين والتّقاليد التي تعرف بها هذه المناطق في نمطها المعيشي والثّقافي.

كما أن التّغيرات في مختلف البرامج المسطّرة من قبل وزارة الفلاحة والتّنمية الريفية في الآونة الأخيرة، بدأت تأتي بثمارها بحيث أصبحت المنهجية الجديدة المتبّعة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المناطق وكذا قدرات الإنجاز الخاصة للمؤسسات المحلية.

خصوصيات المناطق الجبلية:

إن معظم الدّراسات المنجزة في هذا الإطار تتعلق بالسّلسلة التّلية التي تنقسم إلى بمجموعتين:

السّلسلة الجبلية المتميزة بالرّطوبة، وتقع في الشّمال الشّرقي (من شرق العاصمة إلى الحدود التّونسية)، فالارتفاع على مستوى سطح البحر لا يزيد عن 2300 م وأعلى قمّة فيها تقع في جبال جرجرة (2308 م)، كما تمتاز هذه السلسلة بغطاء نباتي كثيف وكثافة سكّانية عالية.

سلسلة الوسط والغرب، وتمتاز بغطاء نباتي أقل من السّلسلة الأولى، ولهذا السّبب فإنها معرّضة أكثر لانجراف التّربة.

إنّ المناطق الجبلية تمتاز كلها بنوعٍ من التّهميش، إضافةً إلى ظاهرة انجراف التّربة، وصغر المساحات المملوكة،وبنشاطات اقتصادية محدودة، مع كثافة سكانية كبيرة. (أنظر الجدول).

جدول يبيّن أهم المؤشرات الاقتصادية في المناطق الجبلية الشّمالية.

	الغـرب		الـوسط		الـشّرق		المجـموع	
	العجز	٪	العجز	٪	العجز	٪	العجز	٪
المياه الصّالحة للشّرب (مليون متر مكعّب)	29	25	54	45	34	30	117	100
السّكن (عدد البيوت)	41800	21.97	82485	43.35	66000	38.66	190285	100
الشّغل (عدد المناصب)	107.960	16.48	225000	34.35	322000	49.16	655000	100
الصّحة (عدد الأطبّاء)	936	21.63	1673	38.66	1719	39.72	4328	100
التّعليم للأطوار الثلاثة (عدد الأقسام)	1503	17.28	4574	52.57	2623	30.15	8709	100
الكهرباء المنزلية (عدد العائلات)	29990	16	39693	13	58422	14	128105	100

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، عام 2003، ص 59.

برامج التّنمية للمناطق الجبلية:

من أهم انشغالات السّلطات العمومية إعادة الاعتبار للمناطق الغابية والأراضي في المناطق الجبلية، ولهذا بادرت في إنجاز مختلف البرامج، ومن أهمّها برنامج الشّغل في الرّيف الذي مسّ 7 ولايات من الغرب الجزائري (مستغانم، غليزان، وهران، معسكر، عين تيموشنت، سيدي بلعبّاس، وتلمسان).

الإجراءات المسطّرة والمنجزة تسعى إلى المحافظة على الموارد والأشجار المغروسة (الغابية والمثمرة)، وتحسين العقّار الفلاحي...

ونظراً للنتائج المشجّعة التي وصل إليها هذا البرنامج، ممّا دفع السّلطات العمومية لتجديده لمدّة خمس سنوات أخرى.

المساحات التي تمّ تشجيرها في مختلف البرامج وصلت إلى حوالي مليون هكتار، هذا المجهود نقصت فعاليته الموجبة بسبب الحرائق التي تلحق الغابات – تقريباً كل عام تضيع الآلاف من الهكتارات الغابية - فنسبة 10 ٪ من التّشجير الذي وصلنا إليه غير كافٍ مقارنة مع 25 ٪ الذي يتطلّبها التّوازن البيّولوجي لمختلف الهياكل، هذا الهدف المرجو الوصول إليه قد يبقى مرهوناً إذ لم نضف إلى عملية التّشجير شروط إضافية أخرى منها: (6)

اختيار أفضل المشاتل للغرس.

تحكّم أنجع في تقنيات التّشجير.

حسن المتابعة للمناطق التي تمّ فيها التّشجير.

مشاركة فعّالة للسكّان المحليين.

تخصيص حصيلة كبيرة (معتبرة) للأشجار المثمرة.

كما يجب اعتبار هذه المناطق التي استفادت من عملية التّشجير مناطق مفتوحة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، السّياحية، الثّقافية، التي تتماشى مع المحافظة على البيئة، وهذا لاستغلالها بكيفية ذكية في إطار التّنمية المستدامة حتى تعود بمنفعة أكيدة على السّكان.

الأنظمة الغابية:

الغابات الجزائرية لها علاقة مباشرة مع مناخ البّحر الأبيض المتوسط، الّذي يميّز خاصة شمال البلاد، كما تتوزّع الغابات على مساحة كبيرة من الصّحراء، فحسب إحصائيات سنة 1976، فإن مساحة الغابات قدرها 2.975.000 هكتار، وتحتوي على مختلف أنواع الموارد الغابية.

مع العلم أن الغطاء الغابي يختلف من جهة إلى أخرى، فالمناطق الأكثر تشجير في الغرب الجزائري تتمثل في ولايات: تلمسان، سيدي بلعباس وسعيدة، أمّا منطقة الوسط فتشمل ولايات: المديّة، الجلفة، والمسيلة، التي تعتبر الولايات الأكثر تشجيراً في المنطقة، وأخيراً في الجهة الشّرقية نجد كل من الولايات: سكيكدة، الطّارف، وباتنة.

إن المحافظة على الغابات تسمح باستغلال ثرواتها لأغراض عدّة، كالحطب ومشتقّاته والفلّين، والنّباتات والأعشاب الطبيّة، وغيرها..

- كما تلعب الغابات دوراً هاماً في المحافظة على الأراضي وتقليص انجراف التّربة، وحماية الإقليم والموارد المائية.

ونظرا لأهمية الغابات أنشأت عدّة مناطق محمية تتوزّع عبر كامل التّراب الوطني.(7)

الأنظمة السّهبية:

هذا الهيكل يتربّع على مساحة قدرها 20 مليون هكتار وتنقسم إلى:

نباتات سهبية 1.5 مليون هكتار.

المزروعات حوالي 1.1 مليون هكتار.

الغابات تشغل 1.4 مليون هكتار.

أراضي شاغرة، كثبان رملية، سبخ، في حوالي 2.5 مليون هكتار.

- حوالي 15 مليون هكتار من المراعي، التي تتكوّن من:
- 4 مليون هكتار من الحلفاء.
- 3 مليون هكتار من الشّيح.
- 2 مليون هكتار من 'السناغ'.

والباقي من مختلف الأصنفة الأخرى.

بما أن هذه المنطقة رعوية في المقام الأوّل، فإن عدد الماشية الذي هو في ارتفاع مستمر يهدّد هذه الثّروة فالعدد الذي كان 3 ملايين رأس في 1963 قد وصل 20 مليون رأس في 1999.

كما أن الاستغلال الكبير للحلفاء مثلا وبطريقة عشوائية، قد يؤدي إلى انقراضها مما يزداد في انجراف التّربة لهذه المنطقة المعروفة بخصوصياتها الجيولوجية الضعيفة، وقلّة مكوناتها. (8)

برنامج لتنمية السّهوب:

ضمن إطار المحافظة على الثّروات الطّبيعية ومن أجل التّنمية المستدامة لهذه المناطق أنجزت الجزائر برامج مختلفة، وذلك منذ الاستقلال.

الفترة من سنه 1962 إلى عام 1972:

إن محاولات تنظيم السّهوب خلال هذه الفترة جُسّدت في عام 1968 بخلق تعاونيات لتربية المواشي، الهدف المبدئي كان خلق 50 تعاونية عبر 500 ألف هكتار لفائدة 1300 عائلة، إلاّ أن الإنجازات مسّت:

2 ٪ من المساحة الإجمالية للمراعي 400 ألف هكتار من ضمن 20 مليون هكتار.

2.1 ٪ من مربي المواشي الذين كان عددهم حوالي 493.346 مربّي (موّال).

1.7 ٪ من الأغنام ضمن 6 ملايين رأس - إحصاء آنذاك - وخلال نفس الفترة أُنشِئت مزارع نموذجية في مناطق: 'تعظميت'، 'عين سخونة' و'عين الحجر'.

الفترة من سنة 1972 إلى عام 1983:

هذه الفترة تميّزت بإصدار وتطبيق ما عُرف بالثّورة الزّراعية التي حاولت إيجاد الحلول، وهذا في التهيئة المدمجة للسّهوب، كما عرفت هذه الفترة استيراد كمية معتبرة من الشّعير الذي حلّ محل دور المراعي، ممّا نتج عنه ارتفاع مدهش في عدد الأنغام في بلادنا، كما شهدت نفس الفترة انطلاق أشغال السّد الأخضر الذي أنجز من أجل وقف التّصحر وزحف الرمال.

ج - الفترة بين سنه 1983 إلى عام 1994:

تتميّز هذه الفترة خاصة بإنشاء ' المحافظة السّامية لتنمية السّهوب (H C D S) في سنة 1985 وكذا إصدار القانون المخصّص لتوجيه الأراضي في سنة 1990 والذي عُدِّل في عام 1995، وخلال هاته الفترة عرفت بعض الولايات استثمارات كبيرة الكثير منها تعلّق في بناء الهياكل القاعدية بدلا من المحافظة وتطوير المراعي.

الفترة من سنة 1994 إلى عام 2002:

وتميّزت بتوجهات جديدة لتطوير المراعي والسّهوب، حيث كان برنامج الأشغال الكبرى من أبرز القرارات التي ميّزت الفترة.

هذا البرنامج سُجِّل بفضل إرشادات وتعليمات المحّافظة السّامية لتنمية السّهوب من جهة والمديرية العامّة للغابات من جهة أخرى.

الأنظمة الصّحراوية: (9)

تشتمل الصّحراء على أكثر من مليونين كلم^2 من مساحة الجزائر،هاته النّسبة التي تمثّل حوالي 84.16 ٪ من المساحة الإجمالية للبلاد (وهي تفوق مساحة مجموعة من الدّول الأوربية).

وخصوصيات هذه المنطقة فيما يتعلق بالمناخ ونوعية الأراضي والصّخور والنبّاتات والموارد المائية، تجعل هذه المنطقة محدودة في قدراتها الاقتصادية باستثناء المحروقات وقدراتها الفلاحية (طبعاً هذا يعود إلى العقلية الجزائرية، عكس الفكر الذي أبدع صحراء كاليفورنيا).

- فباستثناء الواحات التي تمتاز بوفرة الميّاه، والأراضي الصّالحة للفلاحة (إقليم الزّيبان الذي يموّن مدن كثيرة في الشّمال منها العاصمة)، فإن معظم باقي جهات الصّحراء قد تنعدم فيها الزّراعة لخصوصية طبيعة المنطقة، لكن بفضل المجهودات المبذولة لاستصلاح الأراضي واختيار الرّش المحوري كوسيلة للسّقي، والبيوت البلاستيكية وإدخال نوعيات جديدة من المحاصيل الزّراعية، فقد وصلت بعض المناطق إلى إحراز نتائج جدّ حسنة ومشجعة (أدرار في الطماطم، وادي سوف في البطاطا، حاسي بن عبد الله بورقلة في القمح، إقليم جانيت في الخضروات،وغيره..).

المطلب الثّاني: لمحة على الإقليم والمناخ في الجزائر.

مناخ جاف وشبه جاف:

رغم واجهتها السّاحلية الطّويلة التي تقدّر بأكثر من 1200 كم، إلاّ أن الجزائر تعاني من نقص الأمطار، حيث يسودها بالأخّص مناخ جاف وشبه جاف. (10)

حيث أنّ خريطة كمّية الأمطار تُوضِّح ضيق المنطقة الشّمالية، التي تستفيد من كمّية معتبرة من الأمطار حيث تصل الكمّية السّنوية إلى 400 مم، ويمكن القول أن 95 ٪ من التّراب الوطني مُعرضة لظروف مناخية سيئة، ممّا يجعل كمية الموارد المائية المتّجددة ناقصة.

تضاريس الجزائر:

تنقسم تضاريس الجزائر إلى ثلاث مجموعات: المجموعة التلّية، الهضاب العليا والصّحراء.

المجموعة التلّية:

تمثل 4 ٪ من المساحة الإجمالية للبلاد، وتشتمل هذه المجموعة على مساحة ساحلية والتي هي عبارة عن شريط يتراوح بين 80 إلى 190 كم عرضا و1200 كم طولا، كما تشتمل كذلك على سهول وسلسلة جبلية.

السّواحل الجزائرية: تمتد السّواحل الجزائرية على شكل خط منعرج يبلغ طوله 1200 كم.

هي في مجموعها سواحل صخرية، قليلة التعاريج.

السّهول: يوجد في الجزائر مجموعتان من السّهول:

مجموعة السّهول الساحلية:

تمتاز هذه السّهول بخصوبة تربتها وتنوّع محاصيلها، إضافة إلى قوّة نسبة الأمطار فيها.

ومن أهمها، سهول كل من عنابة، متيجة، وهران، سكيكدة.

- مجموعة السّهول الدّاخلية:

تقع هذه المجموعة في الداخل، بعيدة عن البحر، وتمتاز بالضّيق والطّول وقلّة الأمطار فيها، ومن أهمها، سهول كل من تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر،سطيف.

إنّ المنطقة السّاحلية معرّضة للاكتظاظ السّكاني ممّا يؤدّي إلى زيادة استغلال متاحاتها وذلك ما يجعلها تفقد قدراتها الإنتاجية، وهي تشتمل كذلك على سلسلة جبلية تمتدّ على طول السّاحل الجزائري من أقصى الشّرق إلى الغرب، وهي:

سلسلة جبال الأطلس التلّي:

هي سلسلة محاذية للسّاحل، جبالها أكثر تماسكاً واتصالاً، كما تمتاز هذه السّلسلة بغطائها النّباتي الكثيف ومناخها ذو الطّابع المتوسطي، يتخلّله أحيانا مناخ قاري.

الهضاب العليا:

تحتل الهضاب العليا نسبة 9 ٪ من المساحة الإجمالية للبلاد، وهي عبارة عن شريط محصور بين سلسلة الأطلس التلّي شمالاً، وسلسلة جبال الأطلس الصّحراوي جنوباً.(11)

تمثل الهضاب العليا حوالي 2/3 من مساحة الأراضي الفلاحية النّافعة (S A U) حيث تقدر بحوالي خمسة ملايين هكتار.

وتتميّز هذه المجموعة بمناخها الجاف غرباً وشبه الجاف شرقاً، كما تتراوح كمية الأمطار فيها من 400 مم شمالاً إلى 200 مم جنوباً، ويسودها مناخ قاري يمتاز بصيف حار وشتاء بارد.

كما أن الرّياح الجنوبية (الشهيلي) تزيد في جفاف هذه المنطقة، ولهذا فإننا نجد تمركز السّهوب في جهتها الغربية على الخصوص.

المجموعة الصحراوية:

تمثل 87 ٪ من المساحة الإجمالية للبلاد، تمتاز هذه المنطقة بشدّة تغيّر الحرارة بين الصّباح واللّيل، وهي منطقة جرداء، حيث نجد كمية الأمطار فيها لا تزيد عن 100 مم سنوياً، كما أن الرّكن الجنوبي الغربي قاحل،لا تتعدى كمية الأمطار فيه 5 مم سنوياً كمنطقة 'تانزروفت'.

إذن المجموعة الصحراوية تمتاز بموارد طبيعة محدودة (طبعاً المقصود هنا هو الغطاء النباتي والتضاريس التلّية)، موزّعة بكيفية غير متساوية ومعرّضة لأخطار مختلفة، إضافة إلى العوامل المناخية القاسية، التي تؤثر بشكل مباشر على تواجد السّكان أو إقامة المشاريع.

ونظرا لمساحة الجزائر الشاسعة ومميزاتها الطّبيعية المتنوعة، إلاّ أن كل من التلّ والهضاب العليا والصّحراء تتوّفر على إمكانيات وموارد طبيعية غير متساوية ومعرّضة لأخطار مختلفة وهذا حسب خصوصيات كل منطقة (وهذا ما من شأنه أن يؤثر على الخارطة الجغرافية لتوزيع الموارد الطّبيعية المحدودة نسبياً والموزّعة بطريقة غير متساوية والمهدّدة بشكل كبير).

يمكن أن نستعرض كيفية توزُّع المساحة الزِّراعية في الجزائر حسب الجهات الثّلاث كما يلي:

- **المنطقة التّلية:**

مساحتها ضيقة جداً (تمثل 4 ٪ من المساحة الإجمالية للبلاد)، لكن مناخها ملائم للزراعة، حيث تحتوي هذه المنطقة تحتوي على 2.5 مليون هكتار من المساحة الزراعية المستغلّة (S A U) للبلاد، وهي من أكثر الأراضي الخصبة للجزائر نظراً للظّروف المناخية الملائمة، حيث حوالي 95 ٪ من المياه النّاتجة عن الأمطار تتساقط على هاته المنطقة.

- **منطقة الهضاب العليا:**

تمتاز بشساعة أراضيها الفلاحية، حيث تقدّر بخمسة ملايين هكتار من المساحة الزراعية المستغلّة (SAU) للبلاد، ولكنها متضرّرة من حيث الظّروف المناخية (الثّلوج والجليد والرّياح، وغير ها من العوامل المناخية الأخرى..).

كما تحتل السّهوب مساحة تقدّر بـ 20 مليون هكتار، لكنها معرّضة للتّصحر بسبب عدم وجود توازن، النّاتج عن الظّروف المختلفة كالسّياسات الاقتصادية غير الملائمة من جهة وقدرات الإقليم السّهبي مقارنة مع الاستغلال الجاري الذي لا يناسبه من جهة ثانية. (12)

المنطقة الصّحراوية:

إن ثقل الجفاف قد يُكوّن عائقا لهاته المنطقة التي تمثل أكثر من 87 ٪ من مساحة البلاد وفي نفس الوقت على الرّغم من احتوائها على موارد مائية جوفية معتبرة جدًا، إلاّ أن الإمكانات الزّراعية فيها تبقى ضئيلة لكونها تفتقر إلى عوامل خصوبة الأراضي.

كما تتعرض الجزائر لزلازل كبيرة وكثيرة، نظراً لوجودها في منطقة ذات نشاط زلزالي عالي، وبالفعل فإن المنطقة الشّمالية للبلاد (التّل والهضاب العليا) معرّضة لأخطار الزلازل أكثر ممّا هو الشأن بالنّسبة للصّحراء، وهذا لاعتبارات جيولوجية مختلفة. (أنظر الجدول التّالي).

- جدول يبيّن أهم الزلازل التي حدثت في الجزائر (الفترة من 1900 – 2003)

تكلفة الأضرار بالدولار $	البنايات المهدّمة	عدد الوفيات (الأموات)	الدّرجة على سلّم "ريختر"	سنة حدوث الزلزال	مكان وقوع الزلزال
تكلفة كبيرة	أضرار جسيمة	2200	6.8	2003	بومرداس
120مليون دولار أمريكي	600	25	5.5	1999	عين تيموشنت
500مليون دولار أمريكي	751	171	5.6	1994	معسكر
1.000مليون دولار أمريكي	4116	35	6.1	1989	تيبازة
30مليون دولار أمريكي	20.000	2.633	7.3	1980	الشلف
–	20.000	1243	6.7	1954	الشلف
–	–	–	07	1856	جيجل
–	80٪ من المدينة	7000	07	1825	البليدة
–	80٪ من المدينة	3000	07	1790	وهران
–	80٪من المدينة	20.000	07	1716	الجزائر

المصدر: تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2003، ص 38.

جدول يبيّن أهم الزلازل في العـالم (الفترة من 1500 - 2001)

الخسائر البشرية (الأموات)	مكان حدوث الزلزال	سنة حدوث الزلزال
830.000	الصّـــين	1556
140.000	الـــيابان	1923
650.000	الصّـــين	1976
014.000	الهـــند	2001

المصدر: نفس المصدر السّابق، ص 38.

- فإذا أخذنا بعين الاعتبار اكتظاظ السّكان في المنطقة السّاحلية التي تمثل أكثر من 40 ٪ من عدد السّكان في الجزائر، الذي وصل إلى أكثر من 30 مليون نسمة، وكل المرافق والهياكل الاقتصادية المشيّدة فيها نجد أن هذه المنطقة هي الأكثر تعرّضًا الزّلازل، وما تحمله من أخطار وخسائر مادية وبشرية، والجدول الموضّح في الصفحة السابقة يبيّن جسامة تلك الخسائر، في الأرواح أو الأضرار المادية والمالية المترتبة عن تلك الزّلازل المخيفة.*

الخاتمة

من خلال ما تمّ عرضه في هذا البحث يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج والخلاصات المتعلّقة بالوضع العام لحالة التّنمية المستدامة في الجزائر، من خلال الإمكانات والمتاحات سواء تعلّق الأمر بالجانب الطّبيعي منها أو بالشّق البشري، فالجزائر على اعتبار ثروة المساحة ومؤهلات الإقليم والمناخ، تعتبر فعلاً دّولة يمكن أن تحقق وتُفعِّل تنمية متواصلة ومستدامة بكل اقتدار، وذلك على الرّغم من المشاكل الأساسية التي تمثل تحدِّياً قائما أمام كل الجهود الرّامية إلى تحقيق الغاية المنشودة، فعاملي المناخ والتّضاريس تُعدّ قواسم مشتركة للعديد من الدّول التي شقّت طريقها بثبات نحو تحقيق النّجاح والرّقي، إلاّ أن العامل البشري والانتشار السّكاني السّيئ والكثافة العالية داخل رقعة جغرافية ضيّقة جداً، وهجران أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الإجمالية للبلاد، يُؤدّي بالضّرورة إلى تراكم المشاكل بكل أنواعها وزيادة استفحالها واستحالة التّخلص منها في الآفاق البعيدة، خاصة ما تعلّق بالآثار الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والبيئية، في ظل غياب الصّرامة في تطبيق القوانين وصعوبة تفعيلها، الأمر الذي يؤدّي إلى حالة من الفوضى والشعور باللاّ أمن والخوف المشيب بالحذر، ولا شكّ أن التّسريع في التّفكير بشأن إعادة النّظر في الخارطة السّكانية والبرامج الإنمائية والانتقال إلى الجزائر العميقة هي من الأهمية بما كان في الإستراتيجيات الإستعجالية لعلاج جلّ المشاكل المتراكمة والمتعاظمة مستقبلاً، والتّاريخ يؤكّد على أن الثّورة احتضنها الرّيف والحاضر يؤكّد على أن الصّحراء المهجورة تختزن ثروة الجزائر، والمستقبل يُلمّح على أن التّنمية المستدامة لن تتّم إلاّ من خلال الالتفات إلى عمق الجزائر، فالحواضر والمدن الكبرى أنهكتها أعباء المسيرة التّنموية وآثار النّزوح الرّهيب، والأرياف هجرتها سواعد الأرض المنتجة للخيرات صمّام الأمان للمستقبل المشرق الذي نريد.

الهوامش:

(1) الوكالة الوطنية للغابات (A N F)، تقرير عن تحليل حوادث الغابات، (1994 – 2004)، وزارة الفلاحة، الجزائر.

(2) نفس المصدر السّابق، الوكالة الوطنية للغابات (A N F).

* يؤكّد العالم التّركي الكبير المختص في علم الجيولوجيا "هارون تازياف" أن ظاهرة الزّلازل، تمثل تحدّيًا كبيراً أمام الدّول والشّعوب نظراً لقصور العلوم المتّبعة وعجزها أحياناً في تفاديها بدقّة (المكان والزمان) على الرّغم من التّطور الحاصل في الميدان والإمكانيات المسخّرة لذلك، إلا أن الزّلازل على الخصوص تُحدث هلعاً كبيراً وخوفا شديداً لدى الأفراد كما أنها تُصيب الآليات الحكومية بنوعٍ من الشّلل والقصور في مواجهتها خاصة في مرحلتها الأولى، ومهما كانت قوّة الدّولة ووزنها اقتصادياً (ما حدث بالولايات المتّحدة مؤخراً). وما حصل في آخر زلزال بالجزائر بناحية بومرداس لخير دليل على ذلك، فقد أصيب كل النّاس بالذّهول والخوف، وما زالت آثاره بادية كلّما سمع الجزائريون بهزّةٍ على اختلاف درجتها في أي رقعة من البلاد..

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي، مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 141- 144.

(4) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2003، ص 54.

(5) فتحت مزبلة وادي السمّار سنة 1978، دون أي دراسة لانعكاساتها، فهي تقع على بعد 13 كم فقط من العاصمة الجزائرية تتربّع على مساحة 37.5 هكتار، تستقبل يومياً ما يقارب 1600 طن من القمامات المنزلية، و2400 طن من النفايات الصناعية، تشكّل مصدر هام لتلوث الجو والهواء بحيث أن حرق النفايات يؤدّي إلى انبعاث غازات كثيرة تنتشر بفعل الرياح، وتسبّب في صعوبات تنّفسية والتهابات العيون وغيرها.. وتؤثر بشكل خاص على الأطفال والمرضى والمسنين في المناطق المحاذية لها بأكملها. ممّا يعتبر فعلاً أمراً غير مرغوب فيه سواء من الناحية الإنسانية أو الجمالية.

(6) الوكالة الوطنية للغابات (A N F) تقرير عن تحليل حوادث الغابات، 1994- 2004، وزارة الفلاحة، الجزائر.

(7) نفس المصدر السّابق، وزارة الفلاحة.

(8) تقرير مديرية التخطيط، المحافظة السامية لتنمية للسّهوب (H C D S)، الجلفة 2005.

(9) المرصد الوطني للبيئة والتّنمية المستدامة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، ص 80 - 81.

(10) تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، سنة 2003، ص 35.

(11) نفس المصدر السابق، ص 35.

(12) نفس المصدر السّابق، ص 37.

أهم المراجع المعتمدة:

السا اسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب،دار الفاضل، دمشق، 1997.

السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية،مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1980.

جورج قرم، التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى والثانية، 1981.

سيلسو فيورتادو، النمو والتخلف،منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1973.

شايف عكاشة، الحضارة الإسلامية بين التطور والتخلف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1994.

عبد القادر رزيق المخادمي، التّلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحدّيات المستقبل، الجزائر، 2000، ديوان المطبوعات الجامعية.

عصام نور، العولمة وآثارها في المجتمع الإسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1975.

. هاني عبيد، الإنسان والبيئة، منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار النشر والتوزيع، 2000.

أسامة الخولي، البيئة والتنمية المستندامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدّولية، أبو ظبي، 2002.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المنعقد بنيويورك في الولايات المتحدة في الفترة من 06 إلى 08 سبتمبر 2000.

الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة،إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة « إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة »، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك، 2002.

التقرير النهائي لقمّة الأرض بجوهانسبرغ المنعقدة في الفترة 26- 04 سبتمبر 2002.

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التّنمية البشرية لعام 2004.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، أكتوبر 2003، الأردن.

تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير التّنمية الإنسانية العربية للعام 2004، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، للعام 2000.

تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، للعام 2003.

. BEN ACHENHOU.A , Théorie du Développement et N O E I , CREA , Alger 1979.

BENISSAD HOCINE , Economie DE Développement DE L' ALGERIE , 2 éme ed , O P U 1982.

BENISSAD HOCINE: LA Réforme Economique en Algérie , 2 éme ed , O P U , 1991 .

Bulletin du FMI:L'Aboutissement des réformes en Algérie www.fmi.org.

JEAN- Pierre hauet , le développement durable, séminaire sur le développement durable des pays francophones op cit.